



شعوب متمكنة  
أمم صاعدة



# ورشة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات



جدول الأعمال – ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٩  
فندق راديسون بلو مارتنز  
بيروت، لبنان



MEPI



برنامج التعاون  
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

## السياق

يشترك في تنظيم هذه الورشة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ومديرية الحوكمة في القطاع العام في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في إطار برنامج الحوكمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي تهدف إلى جمع ممثلين عن الإدارة العامة في لبنان، وبرلمانيين، ومؤسسات تابعة للمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، للتشاور حول مسودة خطة العمل الوطنية لتطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات.

على أثر عملية تشاركية قادتها منظمة "برلمانيون ضد الفساد" ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، أقرّ لبنان في العام ٢٠١٧ القانون ٢٨ الذي يضمن الحق في الوصول إلى المعلومات. يتطلب التطبيق الفعال لهذا القانون وضع الإجراءات والأطر والأدوات ذات الصلة، وتغيير الثقافة بداخل المؤسسات المختلفة التي يشملها القانون (مثل الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات والمحاكم والشركات الخاصة التي تدير الخدمات العامة، إلخ)، فضلاً عن مشاركة ملائمة من جانب المواطنين والمجتمع المدني. وتعتبر مسودة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد أن تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات يمثل ركيزة للشفافية والمساءلة وإحدى النتائج الرئيسية لخطة تطبيق الاستراتيجية. علاوة على ذلك، يساهم تطبيق القانون في تحقيق إنجازات المادتين ١٠ و ١٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف السادس عشر. كما أنه سيدعم جهود لبنان للالتزام بتوصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة، والانضمام إلى مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة.

بناءً عليه، يقوم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بوضع خطة عمل وطنية لتطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات. وسيتم تطوير هذه الخطة بطريقة شاملة، توفر إطاراً شاملاً لتطبيق القانون، إضافة إلى التزامات وأنشطة متنسقة من جانب مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة تشمل الإدارة العامة والبرلمانيين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص. وبالتالي ستخلق الخطة رؤية مشتركة، وتضمن التآزر بين مختلف الجهات الفاعلة والتزاماتها وتضع خريطة طريق من أجل نجاح تطبيق القانون.

وتقود هذه العملية لجنة دعم تنفيذ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات التي أنشأها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، لتكون بمثابة لجنة فرعية تابعة للجنة الفنية لمكافحة الفساد التي تدعم عمل اللجنة الوزارية. بعد جولة أولى

من الاجتماعات التشاورية، تهدف ورشة العمل هذه إلى تقديم مسودة خطة عمل إلى جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل جمع آرائهم وتعليقاتهم. بعد ذلك تعتمد اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد هذه الخطة، التي ستمهد الطريق لتنفيذ العديد من الخطوات، بدعم من الجهات الفاعلة اللبنانية والدولية.

## جدول الأعمال

الثلاثاء ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٩	
التسجيل	٨:٣٠ - ٩:٠٠
الملاحظات الافتتاحية	٩:٠٠ - ٩:١٥
<ul style="list-style-type: none"><li>• <b>ناتاشا سركييس</b>، مسؤولة مكافحة الفساد، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</li><li>• <b>كاتارينا زوغل</b>، محللة سياسات، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية</li><li>• <b>غاييل كييرانيان</b>، مسؤولة برنامج الحوكمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</li><li>• <b>عماد الحزقي</b>، رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة، تونس</li></ul>	
الجلسة الأولى: لمحة عامة عن قانون الحق في الوصول إلى المعلومات وخطة العمل ٩:١٥ - ١٠:٣٠	
<p>تهدف هذه الجلسة إلى عرض النقاط الرئيسية لقانون الحق في الوصول إلى المعلومات، وعلاقته بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ودوره في تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى تقريب لبنان من الانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة.</p> <p>يلي الجلسة تقديم مسودة خطة العمل الوطنية بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالتنفيذ والمراقبة والمتابعة.</p>	

مدير الجلسة: جورج عقيص، نائب في البرلمان اللبناني

- علي بّرو: مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: عرض قانون الحق في الوصول إلى المعلومات وارتباطه بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأهداف التنمية المستدامة، ومبادرة شراكة الحكومة المفتوحة.
- غسان مخيبر: عرض قانون الحق في الوصول إلى المعلومات والأدوار والمسؤوليات الخاصة بالتنفيذ والمراقبة والمتابعة

أسئلة ونقاش

الجلسة الثانية: التزام كافة الإدارات الملزمة بالتطبيق  
١٠:٣٠ - ١١:٤٥

يتطلب قانون الحق في الوصول إلى المعلومات التزام عدة مؤسسات بمعايير الشفافية وحماية البيانات. تهدف هذه الجلسة إلى مناقشة كيف يمكن ضمان اعتراف جميع المؤسسات بأن القانون ينطبق عليها، ووضعها الإجراءات اللازمة لذلك.

مدير الجلسة: شارل عريبد، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

- أسعد ذبيان، مبادرة غريال: تحديد مؤسسات ومسؤولي الوصول إلى المعلومات
- علي بّرو، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية: أدوار ومسؤوليات مسؤول الوصول إلى المعلومات - تجربة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

أسئلة ونقاش

١١:٤٥ - استراحة  
١٢:١٥

المجموعة (أ): الإعلام والتدريب	المجموعة (ب): توفير الأدوات	المجموعة (ج): وضع البنية التنظيمية والمؤسسية	المجموعة (د): المراقبة والتنفيذ
الرئيس: حبيب مجاعص، رئيس بلدية الشوير	الرئيس: مصباح مجذوب، عضو مجلس إدارة الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية	الرئيس: القاضي ميري داوود، وزارة العدل	الرئيس: هوري ديسركيسيان، التفتيش المركزي

١٢:١٥ - ١:١٥

مقرر: سيلين مرهج، مقرر: تالا خانجي، مقرر: ديانا فارتانيان، مقرر: ريم قانديباي، مبادرة غربال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية  
الاقتصادية  
الإئمائي  
الإئمائي  
برنامج الأمم المتحدة  
برنامج الأمم المتحدة  
الإئمائي

أسعد ذبيان، مبادرة مناقشة: مناقشة: مناقشة:  
غربال: - التصويت على - كيفية تعزيز مراقبة  
تقديم دليل طلبات الوصول - تطوير منصات وبوابات وتطبيق قانون إنشاء تطبيق القانون  
إلى المعلومات إلكترونية المؤسسة الوطنية لمكافحة الفساد  
نقاش: - وضع قسائم ونماذج  
- تقديم المعلومات حول - إصدار مراسيم  
حقوق وإجراءات الوصول - تطوير أنظمة فعالة تطبيقية حيث تدعو  
إلى المعلومات لتقديم الطلبات والأرشفة الحاجة  
- توفير التدريب والدعم  
للإدارة العامة والمواطنين

٢:٣٠ - ١:١٥ الجلسة الرابعة: الخلاصات

رفع تقارير المجموعات إلى الجلسة العامة:

- الإعلام والتدريب
- توفير الأدوات
- تطوير البنية التنظيمية والمؤسسية
- المراقبة والتنفيذ

الخلاصات:

ناتاشا سركيس، مسؤولة مكافحة الفساد، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية/ برنامج الأمم المتحدة الإئمائي

٢:٣٠ - ٣:٣٠ غداء

## برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

برنامج MENA-OECD للحوكمة هو عبارة عن شراكة استراتيجية بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتبادل المعارف والخبرات ونشر معايير ومبادئ الحكم الرشيد التي تدعم عملية الإصلاح الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يعزز البرنامج التعاون مع أهم المبادرات المتعددة الأطراف الجارية حالياً في المنطقة. بشكل خاص، يدعم البرنامج تنفيذ شراكة دوفيل لمجموعة السبعة ويساعد الحكومات على تلبية معايير الاستحقاق للحصول على عضوية ضمن شراكة الحكومة المفتوحة. من خلال هذه المبادرات، يعد البرنامج ضمن المدافعين الرئيسيين في مجال إدارة الإصلاحات الإدارية الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويوفر البرنامج هيكلًا مستدامًا للحوار الإقليمي للسياسات فضلاً عن المشاريع الخاصة بكل بلد. وتعكس هذه المشاريع التزام الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتنفيذ إصلاحات في القطاع العام من أجل تحرير إمكاناتها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتلبية الطلبات المتزايدة للمواطنين فيما يتعلق بجودة الخدمات العمومية، شمولية إعداد السياسات العمومية وشفافيتها.

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل. ونحن نعمل على الأرض في حوالي 170 بلداً ومنطقة ونتعاون معها في تطبيق الحلول التي أوجدتها لمواجهة تحديات التنمية العالمية والوطنية. وفي وقت تقوم فيه هذه البلدان بتطوير قدراتها المحلية، تعتمد على الشعوب المنضمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى شركائنا العديدين.

## مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

إن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية هو الجهة الحكومية التي تسعى إلى تطوير القدرات المؤسسية والتقنية للوزارات، والهيئات المركزية والمؤسسات العامة اللبنانية والبلديات. وتكون وزارة التنمية الإدارية مسؤولة عن: تقييم احتياجات الإصلاح والتنمية، وضع واستكمال استراتيجيات الإصلاح الإداري والحكومة الإلكترونية، تحديد وتنفيذ وتقييم مشاريع التنمية التي تترجم الاستراتيجيات إلى أنشطة عملية؛ إجراء الدراسات التنظيمية والقانونية، تبسيط إجراءات الأعمال، وتدريب موظفي الخدمة المدنية. ويحرص مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية على الاستجابة لمطالب الإدارات اللبنانية وتحديثها من خلال بناء شراكات فعالة معها وكذلك مع الجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

## للاتصال

katharina.zuegel@oecd.org | كاتارينا زوغل

nsarkis@omsar.gov.lb | ناتاشا سركييس

diana.vartanian@undp.org | ديانا فارتانيان

تابعونا على تويتر

@OECDgov #MENAOCED #OpenGov

@UNDP\_Lebanon

